المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** اشكالية الدولة والقبيلة في ازمة دارفور 2003 - 2010
**اسم الكاتب:** م. رعد قاسم صالح
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2136
**تاريخ الاسترداد:** 2026/11/02 05:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# اشكالية الدولة والقبيلة في ازمة دارفور ٢٠٠٣-٢٠١٠

المدرس : رعد قاسم صالح(*)

**المقدمـة:**

البنية السياسية والبنية الاجتماعية القبلية في النظام السياسي السوداني مكونان التنافر بينهما اكبر من التلاقي وتزداد رقعة التنافر في حالة اتجاه البنية الاجتماعية القبلية صوب العمل السياسي بعقلية العصبية القبلية السياسية . وبالعودة الى تعريف " لالاند " عن البنية " هي ترتيب الأجزاء التي تكون كلا بمقابل وظائفها " فالدولة هي كل الأنظمة ألهدفيه الوظيفية في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والثقافة والقانون الخاص والعام والامن ، والقبلية السياسية هي بنية لتنظيم علاقات الأفراد التابعيين للقبيلة في إطارها دون الخروج عنه الى إطار الدولة ، وان حدث تفاعل للقبيلة مع مؤسسات الدولة فهو حدث لا يخرج عن ظروفه الآنية والمكانية دون تغيير حدود البنية القبلية . والقبلية السياسية مفهوم يتناقض مع المفهوم العصري للدولة كوظيفة تقدم الخدمات لجميع أفراد الشعب .

**الدولة** في المفهوم السوسيولوجي الديمقراطي هي رموز وتشكيلات تم بنائها بتوافق جميع قوى التأثير المجتمعي المجتهد في إنتاج دولة عصرية قوية قابلة للعيش بتناغم أنظمتها المتنوعة لتقوم بأداء واجبات محددة ، ويتم الدفاع عنها بالأكثرية لأنها التعبير المتفق عليه لمصالحهم الحيوية . فهي مثل التركيب التشريحي والفسلجي لجسم الإنسان بمقابل الواجبات المتناغمة لأعضائه ، فلا تتكامل هذه الواجبات عندما يكون هنالك عضو من أعضاء الجسم يعمل بالتضاد مع أوامر العقل وحركة بقية الاعضاء ، وفي علم الاجتماع السياسي تعرف بنية الدولة على أنها مركب من الأفراد تربطهم روابط العيش المشترك والمصالح المشتركة على ارض يتواجدون عليها من جيل الى جيل ، ومن اجل تهذيب السلوك الفردي والجمعي المتجه الى السلوكيات والمصالح المتطرفة التي تحمل في طياتها مقومات النزاعات المستمرة على السلطة والثروة الى اطر المتوافقات بعقد مجتمعي معنوي ملزم يجعل **الدولة بنية** لوحدة اجتماعية سياسية اقتصادية قانونية لعلاقات داخلية وخارجية كمية ونوعية محدودة في زمان ومكان مرهون بقاء حياتها وحماية نفسها من التفتت البشري والجغرافي داخليا ، وخارجيا من طمع المجتمعات الدولية الاكثر تفوقا منها لسلب خيراتها واستقطاع أجزاء منها أو احتلالها أو الهيمنة على قرارها السياسي، لذلك نجد في مثل هذه الحالات التي يتم بها بناء الدولة بقوة العامل الداخلي استقرارا وتقدما وقوة لوجود التفاهمات في اقتسام السلطات المحلية والمركزية ، اما في الحالات التي يتم بها بناء الدولة بفعل العامل الخارجي (الاستعماري) وفق نظريات الحرب والصراع الدوليين ، فأن خصائص مثل هذه الدول هو غياب الاستقرار وغياب السلم الأهلي والتخلف العام كحال اغلب الدول في الشرق الأوسط وأفريقيا واسيا وأمريكا الجنوبية.

---

(*) **مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية–الجامعة المستنصرية.**

**والقبلية** بنية اجتماعية ( مركبات اجتماعية ) حياتية لمجموعة من البشر اتسمت منذ نشوئها بالمثالية الوظيفية لأفراد تربطهم صلة الدم والقربى قبل ظهور مفاهيم دولة المدينة والدولة الدينية والطبقية والقومية ثم الدولة الديمقراطية . وبدأت مع المفاهيم الطوطمية المتمحورة حول صلة الدم والأساطير والطلاسم والمحافظة على العادات والتقاليد ، وكان نشاطها الاقتصادي بدائي يعتمد على القنص والصيد والرعي، وعند العوز المدقق يلجئون للإغارة على القبائل الاخرى المجاورة أو البعيدة والأقل قوة بحثا عن موارد للطعام والمياه من اجل البقاء.. والأزمة في دارفور هي ارتداد الى البدائية الأولى للعلاقات القبلية اثر العجز الواضح لدور الدولة في إشباع الحاجات الأساسية للفرد والفشل في اختيار النظام الموائم للحكم في السودان ألتعددي فلجأ الأفراد الى الالتفاف حول الزعامات القبلية لتلبية حاجاتهم في الأمن والعيش ودخلوا مضطرين الى المعترك السياسي الذي اختاره الزعماء القبليين بدوافع محلية وخارجية ، وتحول دور القبيلة الاجتماعي الديني والاقتصادي الى الدور السياسي وتبلور بشكل واضح خلال الفترة – التي تميزت باتساع رقعة وقوة المواجهات المسلحة، وكثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين المتحالفين مع القبائل ، ومن هنا جاءت فرضية الحل في أزمة دارفور عن طريق **تغليب** دور وفاعلية الدولة العصرية وأنظمتها الديمقراطية التي تشارك الخصوصية المحلية والذاتية في الحكم للدولة على الدور السياسي الاجتماعي للقبيلة الآخذ بالتنامي على حساب تقليص مساحات تأثير الدولة والمبرر العملي للتدخل الخارجي .

## المبحث الاول

## القبيلة في المجتمع السياسي السوداني

الدراسات الاجتماعية لسكان السودان تشير الى وجود ستة وخمسون جماعة عرقية رئيسية تنقسم الى – خمسمائة وسبعة وتسعون جماعة عرقية ذات هويات فرعية ، يصنف السكان دينيا الى أكثرية مسلمة في الشمال والغرب والشرق وأقليات مسيحية ووثنية في الجنوب ، عدد السكان , ) , مليون نسمة العاملون في النشاطات الزراعية , % والخدمات , % ومعظمها نشاطات أهلية غير حكومية ، معدل الأمية في المجتمع % % ونسبة الإنفاق الحكومية المنخفضة على التعليم من الميزانية العامة تشكل % والخدمات الصحية , % السودان مصنف من الدول الأربعة الاكثر انخفاضا للشفافية في مضامين المساواة والعدل وخاصة للمرأة وتطبيق القوانين وحقوق الإنسان[1]، ولهذا نجد الفرد السوداني منغمس في مشكلات الجماعة القبلية في ظل غياب أساليب الاتصال الجمعي من قبل مؤسسات الدولة الفاسدة العاجزة وأدى ذلك الى تعمق المحلية localities دون الانتقال الى الجماعية السياسية Cosmopolites التي تتطلبها عمليات بناء الدولة العصرية ، ومع مرور الوقت وتطور ثورة المعلولات والاتصالات وتدفق الأسلحة قفزت المحلية القبلية الى خارج حدود الدولة لتقيم تحالفات إقليمية ودولية في ظل غياب الروابط القوية التي تشدها صوب المركز وبذلك ساعدت المركبات الاجتماعية القبلية سياسات التغلغل والمصالح الدولية عبر بوابة المساعدات الإنسانية في إضعاف دور وتأثير الدولة السودانية ككيان معنوي والتي هي الاخرى لا تخلو من

---

[1] **انظر : نيقولا زيادة . السودان . مجلة شؤون عربية العدد لسنة : .**

العيوب والنواقص في البناء والمؤسسات والأهداف والأفكار ، فليس لتطبيق ما أطلق عليه بحتمية صراعات خط الصدع بين الجماعات العرقية والطائفية والقبلية المتنافرة ثقافيا وحضاريا كما روج الإعلام الغربي لها. فتحليل وقائع أزمة دارفور يمر من خلال عجز العقلية السياسية للقابعين على رأس النظام السياسي السوداني منذ عقود وتناقضها مع العقلية القبلية الباحثة عن المنافع الاقتصادية والدور الأساسي وقد عبر عن هذا العجز الرئيس السوداني الحالي عمر محمد البشير في تصريح مصور ضمن برنامج ( حوار مفتوح ) بثته قناة الجزيرة يوم ( / / / قال ( ان أزمة دارفور لا تحل إلا عن طريق الاتفاق السلمي بين القبائل من جهة وبينها وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى . وأضاف ( كل القبائل تمتلك السلاح وإذا لم يتم الصلح بين القبائل يبقى الصراع).

والقبيلة هنا هي المركبات الأساسية الاجتماعية كثقافة وسياقات للعلاقات الاجتماعية وفض المنازعات وتحقيق الأمن الأهلي هي المفصل الاكثر تأثيرا في الحياة الاجتماعية السودانية ، وخاصة في مجتمع دارفور . وسكان دارفور من مجموعة البطون والأفخاذ والعشائر والارهاط ، والقبيلة ككتلة بشرية هي وسيلة ونواة لتماسك المجتمعات إذ وظفت بشكل سليم وعملي كما هو الحال في مرحلة صدر الإسلام وتكون وسيلة تحلل مجتمعي تفتت تضامنه إذا ما أسيء توظيفها لأغراض سياسية نفعية قبلية ، ومن خلال تحليل الثقافة السياسية للقوى العظمى في العالم[2] وخاصة في مستعمراتها نجد ان توظيف القبائل والأعراق والمذاهب اخذ مكانه مهمة في هذه الثقافة لهدف تحقيق السيطرة على الشعوب المستعمر من خلال تشققها ، وبذلك نستطيع ان نقول ان المجتمع السياسي السوداني اتسم

:ـ عدم وجود القوى والأحزاب السياسية والمجتمعية والاقتصادية المتفاهمة والمتوافقة على اختيار موحد لفلسفة وأهداف بناء الدولة واختيار موحد لنظام الحكم الملائم للمجتمع السوداني. وقد حلت القبيلة محل غياب أو عجز الأحزاب السياسية في مليء الدور السياسي المطلوب للتنوع العرقي والديني والمحلي في السودان.

. . وجود فواصل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية ما بين الكتل البشرية القاطنة في جنوب وشرق وشمال وغرب السودان ، وتداخل قبلي مع دول الجوار ، عجزت أنظمة الحكم المتعاقبة على السودان من إيجاد الروابط المصيرية بينها وتنظيم علاقاتها مع دول الجوار، (وتشير الدراسات الى الاستعمار الأوربي كان يمعن عند ترسيم الحدود لدول العالم الثالث بجعل أجزاء من القبيلة الواحدة متداخلة فيما بين حدود هذه الدول من اجل خلق بؤرة يمكن توظيفها دائما في تقويض استقرار وقوة هذه الدول في المستقبل )، أي غياب القوة الوطنية الجامعة لشد الاطراف بعيدا عن التفرق واللجوء الى دول الجوار للبحث عن المساعدات .

. . التحلل الاجتماعي السياسي ( غياب التماسك بين القبائل) مابين شمال وغرب وجنوب وشرق السودان تم توظيفه من قبل دول الجوار والقوى الدولية الاخرى لخلق وقائع على الأرض السوداني تعبر عن مصالحها المتضاربة ورتب ذلك تمزقا في النسيج الاجتماعي السياسي للشعب السوداني .

---

[2] **صموئيل هنغتون. صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي – دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان – بنغازي**

.

**الجذور التاريخية للصراعات المجتمعية القبلية :**

لنبدأ من عام م وهو عام احتلال العرب لمصر فكانت ثمة دولتان مسيحيتان في شمال السودان انتقلت إليها الديانة المسيحية عن طريق الشمال والشرق في أوائل القرن السادس للميلاد[٣] وساعدت البعثات التبشيرية لاحقا في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ولغاية ألان على بقائها واتساعها ، ففي عام م هاجمت مملكة اكسيوم المسيحية حوض النيل وقضت على مملكة ميروي " كم شمال الخرطوم " وقد عقد العرب هدنة سلام دامت ستة قرون مع الدولة الشمالية النوبية بيد ان الإسلام والعروبة انتشرتا في عموم المناطق السودانية الشمالية مع تزايد هجرة العرب إليها حتى جاءت نهاية الدولة النوبية عام م وقيام دولة الفونج الإسلامية مكانها بتحالف قبلي عاصمتها سنار " كم جنوب الخرطوم " بيد ان سلطة كرد فان التي نشأت عام بتحالف قبلي أيضا حاربت هذه الدولة بحروب متتالية متداخلة مع حروب الحبشة " أثيوبيا " وكان ضعفها عامل ساعد في اندفاع الوالي العثماني محمد علي باشا لاحتلالها عام وساعد الاحتلال العثماني عبر مصر وخاصة فترة حكم الخديوي إسماعيل — بالتعاون مع تحالفات قبيلة ضد تحالفات قبلية أخرى في تعميق المركبات الاجتماعية القبلية والحكم ألمناطقي فيها على حساب تقلص وضعف الدور المؤثر للدولة السودانية .

**الثورة المهدية وعجز القبائل عن أنتاج دولة عصرية ::**

ساعدت الثورة المهدية التي قام بها محمد احمد عبد الله عام ) ) بتحالف القبائل ضد الأتراك والمصريين واحتلال أتباعه للخرطوم عام ) ) وتسنى للسودانيين بواسطة تحالف القبائل حكم السودان بأنفسهم وعن طريق المجالس المحلية للقبائل حسب مناطقهم وبالذات فترة حكم خليفة المهدي عبد الله — ) ) حيث نجحت القبائل في طرد البريطانيين وقتل قائدهم غوردون في معركة الخرطوم عام ) )[٤] فعزز ذلك من نفوذ القبائل في المجتمع السوداني كإدارة مناطقي تقوم بفض المنازعات وتقديم الأمن والمساعدات لأفرادها .

**بريطانيا تعود بتعاون التحالفات القبلية :**

تعرض السودان الى احتلال جديد على يد جيش مصري — بريطاني ) ) — ) ) وكان الباعث على ذلك رغبة بريطانية في تامين مصالحها في أعالي النيل ومنافسة الدول الأوربية وخاصة فرنسا في تمدد نفوسهم في شمال ووسط القارة الأفريقية ، وأقامت بريطانيا بالتعاون مع مصر عام ) ) نظام الحكم الثنائي للسودان بعد القضاء على دولة المهدي في / / في وقت لم تنضج فيه بعد الأفكار القومية العربية لتقارب البلدين، وبريطانيا ساهمت بشكل فاعل بعد احتلالها الثاني في انتشار السلطة القبلية المحلية لأنها تحالفت مع بعض القبائل المختلفة مع القبائل الحاكمة قبل دخول القوات البريطانية للسودان ، وأضافت

---

[3] . زاهي رياض – استعمار افريقيا – الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة .

[4] غي دوبوشبر . تشريح جثة الاستعمار – ترجمة ادوار الخراط دار الاداب – بيروت .

بريطانيا من خلال تحالفها مع القبائل واحتلالها تصنيف أخر للتصنيفات القبلية ، وهو التصنيف المسلم وغير المسلم والوثني وبشكل مجزأ لأفراد القبيلة الواحدة بما يوائم وخرائطها العسكرية ، فقد كان النفوذ المطلو لبريطانيا يميد الى الأماكن التي يمكن للقوات العسكرية البريطانية الدفاع عنها بغض النظر عن سكان هذه الأماكن ، فقد يختارون جبلا كحد للتواجد العسكري البريطاني يفصلهم عن التواجد العسكري الفرنسي أو التواجد العسكري البلجيكي أو الألماني ويكون موقع هذا الجبل في وسط قبائل عربية أو غير عربية الأمر الذي يؤدي الى انقسام قبلي عرقي ما بينة مناطق النفوذ العسكرية البريطانية وغيرها . والخرائط العسكرية للدول الأوربية الاخرى ، وفق التقسيمات الآتية.

: — أفريقيا الغربية وفيها السنغال وغينيا والجزائر والمغرب وساحل العاج وداهومي والغابون وكانت هذه المناطق خاضعة للاستعمار الفرنسي .

. – أفريقيا الاستوائية الوسطى وفيها غرب السودان ودارفور وتشاد وأفريقيا الوسطى وكان النفوذ السياسي والعسكري البريطاني والفرنسي متداخل فيها وخاصة في غرب السودان وشرق تشاد أي في مناطق دارفور .

– أفريقيا الشرقية وفيها الجزء الأكبر من جنوب السودان وأوغندا والصومال البريطاني .

– أفريقيا الشمالية وفيها الجزء الشمالي من السودان مع مصر وكان خاضعا للنفوذ السياسي والعسكري البريطاني .

– أفريقيا الجنوبية وفيها الكونغو وموزنبيق وانكولا وروديسيا الشمالية والجنوبية وبتسوانا ومستعمرة رأس الرجاء الصالح وهذه المناطق كانت خاضعة للنفوذ البريطاني والبلجيكي والبرتغالي[5] وان الاستعمار الفرنسي والاستعمار البريطاني كان يتعامل مع الكتل البشرية في مناطق دارفور كقبائل مصنفة عرقيا ومذهبيا ويتصارعان عليها وفق هذا التصنيف ثم جاءت معاهدة الفاشودة عام اثر المواجهات العسكرية بين الطرفين وأنصارهما من القبائل لتعطي الارجحية للنفوذ البريطاني في مناطق اعالي النيل حيث تولت بريطانيا ادارة مصر وشمال السودان في حين حصلت فرنسا على أجزاء من السودان في دارفور وبحيرة تشاد والكونغو وإثيوبيا وجاء التدخل الألماني المتسرع قبيل الحرب العالمية الاولى ليدفع القوى الاستعمارية لتثبت نفوذهم بصورة اعمق واوسع بتحالفات مع القبائل وتسليح أفرادها ليضيف عامل أخر في تدعيم قوة بقاء القبيلة كلاعب أساسي في تحديد مستقبل السودان .

**تجربة الانفصال القبلية الأولى في دارفور –**

للفترة ) a – ) a استطاعت القبائل في دارفور بقيادة السلطان علي بن دينار من إنشاء ولاية مستقلة مستغلا ظروف تصارع القوى العظمى لاستعمار مناطق أفريقيا وأيضا استغل نتائج الحرب الفرنسية البريطانية ومعاهدة الفاشودة ، وأعلن ولائه للدولة العثمانية وأقام روابط دينية في مكة المكرمة ، بيد ان هذه الولاية وهذه التجربة تم القضاء عليها بموجب نتائج الحرب العالمية الأولى التي جاءت لصالح بريطانيا

[5] **المصدر نفسه ص** .

وفرنسا وهزيمة الدولة العثمانية ليكفل نفوذهما لغطاء قانوني دولي بمعاهدة فرساي عام ثم قرارات عصبة الامم التي اعطت الحق لهما في الوصايات والانتدابات[٦] فعمدتا في تقطيع أوصال الأرض والشعب في السودان لصالح السيطرة القبلية المناطقية الغير مرتبطة مع بعضها ولعل مشاريع المواصلات والسكك الحديدية والميناء البحري جنوب السودان الزنجي مع وسطه الأفريقي بعيدا عن شماله العربي كذلك إبعاد غرب السودان ومناطق دارفور عن التواصل والتفاعل مع شمال السودان العربي هي تطبيقات عملية لهذه السياسة في ظل وجود % من القبائل هي غير عربية ما يجمعها مع القبائل الاخرى الديانة الإسلامية التي تعرضت قوة رابطتها الى التفكيك المذهبي الطائفي[٧]، وبقت رابطة الحاجة للمياه ورابطة الحاجة للمراعي ما تميز سلوك القبائل في الصراع عليهما خدمة لهدف الحياة والبقاء ، وتطور هذا الصراع من اجل البقاء الى صراع سياسي من اجل البقاء والسلطة بعد تعرض دارفور الى موجات التصحر والقحط ورحال القبائل صوب العشب والماء .وانغمست القبيلة بالاهتمام اليومي المحلي تبحث عن الاعتراف السياسي لزيادة المنافع لرئيس القبيلة ولأفرادها ورتب ذلك ديناميكية اجتماعية ذات منحى سياسي صورها ابن خلدون ( الغاية التي إليها العصبية القبيلة هي الملك)[٨].

**القبيلة ووسائط انتقال الإرهاب الدولي .**

شكلت القبيلة واسطة أكثر موائمة من الوسائط الاخرى في نقل وانتشار الإرهاب المحلي الدولي لدى شعوب العالم الثالث أو شعوب دول الجنوب ، وخاصة عند تداخل أفراد القبيلة بين الدول المجاورة ، لخصائص تتعلق بهذه المركبات الاجتماعية أبرزها **أولا** أنها تشكل مداخلات الإرهاب من نواحي الاضطراب النفسي للفرد داخل القبيلة السودانية لتعرضه المستمر لمشاعر الإحباط واليأس والمعاناة ، والنظرية السلوكية تفسر سلوك الإنسان الإرهابي مكتسب من محيطه الضيق القبلي الذي يحثه على استخدام العنف في فض المنازعات القبلية . **ثانيا** ان الثقافة القبلية توفر البيئة المعرفية الخيالية القائمة على الأسطورة والشعوذة بحكم غياب مناهج ومؤسسات التعليم الحديث ، وعندما يفكر الإنسان بشكل غير منطقي فهو مهيأ فكريا للعمل الإرهابي مبني على الخيال المنغلق التي تحيط بيه القبيلة إفرادها . **ثالثا** التهميش السياسي الذي تعاني منع بعض القبائل مقابل وجود قبائل تحتكر السلطة السياسية والمنافع المترتبة عنها، فالثقافة القبلية تدفع أفرادها للمطالبة بحقهم بالقوة التي تقود غالبا الى استخدام مظاهر من الإرهاب[٩]. إضافة الى غياب الوعي السياسي والثقافي في بناء الدولة العصرية الذي يرتب الاختلاط المشوه للهدف الوطني جراء استخدام السلاح مع الهدف ألتدميري للإرهاب العالمي والانغلاق والابتعاد عن مترابطات الهوية الوطنية الجامعة وسهولة اختراقها من قبل المنظمات

---

**عماد عواد. أزمة دارفور تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات – المستقبل العربي العدد لسنة : – .**

[7] **. زاهي رياض. مصدر سبق ذكره ص . . .**

[8] **جمال شعبان محمد المزوغي وآخرون . فكر ابن خلدون الحداثة والحضارة والهيمنة . مركز دراسات الوحدة العربية ت بيروت . لسنة : .**

[9] **. فكرت نامق عبد الفتاح. الإرهاب والسلوك الإرهابي المدخلات والعلاج – مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية . بغداد العدد السادس – السنة الثانية تموز :**

الإرهابية العالمية ، التجارب الإرهابية التي تهز أفغانستان والصومال[10] وباكستان ومناطق من العراق واليمن إذا ما تم تحليلها سنجدها ارتكزت على أجزاء من القبائل التي تعيش حالات الاغتراب عن الجماعة الوطنية في تلك البلدان ، وقد ادخل هذا الإشكال القبلي صعوبة مضافة للازمة السياسية الاجتماعية الاقتصادية في دارفور.

## المبحث الثاني

## الدولة السودانية الحديثة وديناميكية الصراعات القبلية السياسية

الاستقلال وقيام الدولة السودانية الحديثة – تعتبر السودان دولة افريقية عربية مساحة أرضها )) ) كم– تمتد عبر درجة من درجات خطوط العرض لمناطق الغابات الاستوائية مرتبطة بنهر النيل تاريخيا واقتصاديا واثروبولوجيا وما زال يشكل مقوما اقتصاديا وبيئيا وحضاريا وعنصر ترابط وتفاعل مع دول الجوار ، ويشكل عدم استقرار سياسي معهم في حالة غياب التوافق على التقسيم العادل للحصص المائية بينهم ، كما تشكل التداخلات العرقية والدينية للقبائل عند الحدود والاختلافات السياسية الإقليمية والدولية مع أوغندا وزائير وكينيا جنوبا وشرقا مع أثيوبيا وشمالا مع البلدان العربيان مصر وليبيا اضطرابا اجتماعيا وسياسيا إقليميا يضيف الى الاضطراب المحلي السوداني تصدعا لا يتحمله المجتمع السوداني ولا الدولة السودانية العاجزة عن تقديم الحضور المؤثر إقليميا للتعبير عن مصالح الشعب السوداني ، وعجز الدولة السودانية هذا لأسباب تتعلق بخصائص نظامها السياسي الحالي ولأسباب تتعلق أيضا بالظروف التي سبقت بناء الدولة السودانية وشكلت مدخلا لتصدعاتها. بين عام والاعوام التي سبقت الحرب العالمية الثانية كانت الادارة السودانية راكدة في التمحورات القبلية فلا وجود لاقتصاد او امن او تعليم او ثقافة وطنية جامعة صوب هوية مجتمعية سودانية واضحة المعالم ، بل ان الصراعات القبلية على مناطق الماء والرعي والثروة الحيوانية مستمرة حتى اثناء اعلان استقلال السودان عام م وشهد هذا العام والاعوام الاخرى حروبا اهلية وكان قيام دولة سودانية جديدة لا يعني للقبائل شيئا، وفي عملية تحليلية موضوعية لهذه الدولة ولمضمونها النظام السياسي منذ اعلانها ولغاية اليوم نستطيع ان ندرج اسباب ضعفها وهشاشة نظمها من خلال تحليل خصائصها

– غياب المنهج الثابت لفلسفة بناء الدولة الحديثة ورموزها وتشكيلاتها الوطنية الشاملة الجامعة في الانظمة التعليمية والاقتصادية والثقافية والسياسية والصحية والعمرانية والزراعية والصناعية منذ نيل الاستقلال عام ولغاية اليوم[11].

. – تعاقب الانقلابات العسكرية وتغيير الادارات والتوجيهات المستمر اضعف عملية بناء دولة المؤسسات والتشكيلات فقد شهد انقلاب الجنرال ابراهيم عبود — . ثم عادلة الصورة تجربة ثانية للنظام الديمقراطي ولكن تحت الظروف نفسها فجاء انقلاب جعفر النميري م ومحاولات ماركسية انقلابية ابرزها محاولة الرائد هاشم العطا عام . . ثم انقلاب الفريق عبد الرحمن سوار الذهب الذي مهد لتجربة ديمقراطية ثالثة فشلت بسبب غياب المستلزمات الضرورية لنجاحها تبع ذلك قيام انقلاب عسكري بقيادة

---

**[10] لمزيد من المعلومات انظر جون اهرنبرغ – المجتمع المدني – التاريخ النقدي للفكرة – ترجمة . علي حاكم صالح – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت : – .**

**[11] عزمي محمد عاشور . الصومال ، إعادة بناء دولة – مجلة السياسة الدولية العدد 11 لسنة .**

الفريق عمر محمد البشير تحت شعار " حكومة الانقاذ الوطني " عام ) م ما لبث ان تنازع اعضاء قيادتها فجاءت تجاربهم الديمقراطية والاصلاحية عرجاء عاجزة . كل هذا ادى الى تراكم الضعف الدولوي للسودان على حساب تنامي قوة المركبات القبلية[١٢].

.- فشل الدساتير الموضوعة وخاصة دستور ودستور م في اصفاء الشرعية بالرضاء العام فقد جاءت تقسيماتها الادارية الثمانية عشر من المديريات وخاصة مديرية شمال وجنوب دارفور ومديرية شمال وجنوب كردفان والمديريات الجنوبية لترسيخ الواقع القبلي المناطقي بعيدا عن الادارة الفدرالية التي تتجاوز الاطر القبلية والجغرافية للاعراف والمذاهب ، لذلك نجد ان التعديلات االدستورية غالبا ما تكون لصالح القبائل بحكم قدرتها على الضغط اكثر من المضامين الوطنية الاخرى[١٣].

**.– المشاكل الحدودية :**

للسودان حدود إقليمية معقدة فله كم من الحدود الصحراوية التي لا يمكن السيطرة عليها مع ليبيا وأفريقيا الوسطى ، وفي الشرق الصومال ببؤرة تصدير المجاميع الإرهابية ، وتفصله عن دول الجنوب المجاورة تضاريس وعرة تقطنها قبائل تتسم بعدم الولاء لجميع الحكومات التي تعاقبت على السلطة في السودان الذي تضرر من الحدود الاصطناعية لمؤتمر برلين عام – **م الذي** وضع الجماعات العرقية والمذهبية متداخلة ما بين السودان والدول المجاورة له ليزيد من تنافرات الثقافات والمذاهب والاعراق في داخله مع تنافرات حول محيطه ، فعلى سبيل المثال جزأت الحدود المصطنعة من جهة الشرق قبائل اليجا بينه وبين ارتيريا وانقسم الفور والزغاوة والنوباويون بين السودان وتشاد وغرب افريقيا عند مناطق دارفور ، وقبائل الاتشولي والمادي بين السودان واوغندا وقبائل الزاندي بين السودان والكونغو وقبائل الانواك بين السودان واثيوبيا[١٤]، ناهيك عن التنوع الديني ما بين الاسلام والمسيحية والوثنية والذي حمل تاريخا من الصراع لم تستطيع الدولة بعد من تقديم ثقافة التسامح لتفتيته وطمس اثاره .

**.–المحاور القبلية السياسية :–**

ان تبني الانظمة السياسية المتعاقبة على السودان لسياسية المحاور السكانية وفق المنظور القبلي أي تعبئة بعض القبائل للسيطرة على القبائل الأحرى اضعف تشكيلات الدولة ورموزها وجذر الواقع القبلي فظهر هنالك محاور قبلية سياسية ابرزها

. المحور العربي الافريقي وميل الحكومة السودانية والراي العام الشمالي الذي تحركه القبائل العربية التي شكلت قوة مسلحة من المليشيات القبلية في دارفور من ابرزها الجنجويد " وتعني الرجل الفارس المسلح " في الحدود المتاخمة مع تشاد وقد انضم الى هذا المحور القبائل العربية الاخرى من الهلبة والمهرية والقمر والفلاتة وخاصة بعد

---

**[12] بهاء الدين مكاوي – استراتيجيات ادارة التنوع الاثني في السودان – مجلة المستقبل العربي – العدد نيسان 2 2 .**

**[13] المصدر نفسه ص .**

**[14] احمد ادم بوش . جدلية العلاقة بين العوامل البيئية والنزاعات في دارفور – مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا – الملف الدوري الاول نوفمبر – تشرين الثاني .**

الانفلات الامني في دارفور منذ عام – م وقد اطلق على هذا التجمع وقتذاك تنظيم " قريش " بقيادة احمد ابراهيم دريج[١٥] هدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان بهدف تقليص نفوذ القبائل الغير عربية ومنافسة نفوذ القبائل العربية في الشمال في السلطة السياسية وعمل هذا المحور على تجذير وتوسيع القبيلة كمركب اجتماعي وكسلطة محلية مسلحة . وسبق هذا التجمع السكاني القبلي في دارفور تنظيم " جبهة نهضة دارفور " عام وكان أيضا يحمل نفس الخصائص البنيوية القبلية .

. . المحور الزنجي الأفريقي الذي ساعدت القوى الاستعمارية التقليدية على تكوينه لأسباب تتعلق بتجميع الكتل البشرية السودانية من المسيحيين والوثنيين كمحور حيوي لسهولة تقبلهم التعاون مع القوى الاستعمارية الغربية ضد المحور العربي الإسلامي تحت أغطية الدين المشترك مع المسيحيين وبالتنسيق مع الإرساليات التبشيرية للمسيحية الأوربية المقيمة في مناطق السودان لنشر الديانة المسيحية التي وجدت قوة المعارضة من القبائل العربية المسلحة فساعد هذا التعاون الذي ارتقى الى مستوى التحالف بين هذا المحور والقوى الغربية الاستعمارية الى تمحور القبائل الغير عربية مطالبة بالحكم الذاتي تارة والفدرالية أو الكونفدرالية تارة أخرى وبسبب العجز الواضح لديناميكية الدولة كان الفعل القبلي العربي يقوم بمهمة التصدي لهذا المحور[١٦] وتطورت أمكانية هذا المحور العسكرية والسياسية ليعلن عن تنظيم واسع وقوي عام . بقيادة المهندس " داود يحيى بولادة " من قبيلة الداجو الأفريقية في دارفور واستعانة هذه القبيلة بجنود الحركة الشعبية لتحرير السودان التابعة لجون غارنغ في جنوب السودان ، وفي عام م تزعم هذه الحركة المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور للمطالبة بإيقاف تمدد نفوذ القبائل العربية في دارفور ثم تحالفت معها منظمة قبلية سودانية في دارفور هي حركة العدل والمساواة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت الغير عربية ويقود جناحها العسكري السياسي خليل إبراهيم من قبيلة الزغاوة واحد أتباع المفكر الإسلامي المعروف حسن الترابي يعاونه العميد ألتيجاني سالم درو وتطالب بحكم فدرالي لسبعة أقاليم من ضمنها دارفور[١٧] .

ج . المحور التشادي في التداخل السكاني مع السودان فقد استوطن ثلاثة ملايين تشادي السودان نصفهم في دارفور من خلال أكثر من خمسين قبيلة موزعة بين البلدين، فهنالك قبائل في دارفور مدعومة من قبل تشاد في صراعها السياسي مع حكومة السودان المركزية ولعل أحداث التمرد المسلح الذي قاده قبيلة الفور والزغاوة باحتلال مدينة " قولو " عاصمة محافظة جبل مرة قرب دارفور في تموز / يوليو ومعاودة الكرة في أحداث الرعب والإرهاب في آم درمان ودارفور للأعوام – – على التوالي ، وكانت القوات السودانية المركزية تلاحق فلولهم حتى الحدود التشادية ، وتقوم الحكومة السودانية بالعمل المماثل وبالتحالفات مع جماعات قبلية أيضا ومتداخلة السكن في العمق التشادي فتقوم القوات التشادية الحكومية بملاحقتهم داخل الحدود مع السودان من جهة دارفور بالذات ، بيد ان أحداث ابريل / نيسان كانت

---

**[15] عثمان عبد الله عثمان – النزاعات في دارفور رؤية مستقبلية – مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا – الملف الدوري – .**

**[1] إجلال رأفت – أزمة دارفور – مجلة المستقبل العربي العدد لسنة .**

**[17] المصدر نفسه ص 17 .**

تعتبر البداية الخطيرة للتصعيد في المواجهات العسكرية بسبب تسليح القبائل بصورة واسعة فقد استطاع المتمردون من القبائل ضد حكومة السودان من تدمير ست طائرات عسكرية جاثمة في مطار المدينة واختطاف قائد عسكري برتبة لواء وواجهت ذلك الحكومة السودانية باستنفار القبائل العربية الموالية لها وتعبئتهم بالسلاح وأنشأت تنظيم قبلي مسلح أطلق عليه اسم " الجنجويد " وقد تعرض هذا التنظيم القبلي المسلح لانتقادات دولية وإقليمية في انتهاكات حقوق الإنسان[١٨] .

**.–الأزمات الاقتصادية والاجتماعية : –**

يقدر سكان السودان ب o, o, سبعة وثلاثون مليون ومائتان وخمسة وعشرون ألف نسمة في النشاطات الزراعية , –% والخدمات , –% ومعظم هذه النشاطات أهلية غير حكومية مضاف إليها نسبة عالية من معدلات الأمية وان شكلت في معظم البلاد % ، وتمركز التعليم في المدن المهمة مثل الخرطوم وأم درمان ومعظمه ذو طابع إسلامي وليس تكنولوجي[١٩] . واعتمد أهالي دارفور على النشاطات الزراعية والحيوانية وان توقفت يؤول مصير أهلها صوب البطالة والعوز ولاخيار أمامهم سوى العودة لعقلية القبيلة نحو الإغارة والنهب وقطع الطرق من اجل الارتزاق لغياب أي خيار أخر بسبب تصدع النظام التعليمي فقدرت إحصاءات م المالية ان تخصيص أنفاق التعليم لعموم السودان من الدخل القومي % في الميزانية المالية ان تخصيص أنفاق التعليم لعموم السودان من الدخل القومي % والخدمات الصحية ,1% من الميزانية ، لان السودان مصنف من البلدان ذات الدخل المنخفض[٢٠] ومن الدول الأربعة الأولى الاكثر انخفاضا للشفافية بين الجنسين والمدنية العصرية والتنظيمات القانونية والتي تشكل عائق لأي نشاط اقتصادي استثماري للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي ناهيك عن فقدان للبنى التحتية المطلوبة لهذه الأنشطة% مع هيمنة الحكومة المركزية على جميع النشاطات بأساليب الرشوة والفساد والمحسوبية لذوي القربى من داخل القبائل والتي تحول أفراد القبيلة الى مجموعة من المترابطات النفعية على حساب طمس مبدأ التفاضل على الكفاءة والقدرة والإخلاص للنشاط الوطني الاقتصادي[٢١]% حتى في حالات الجفاف والأزمات الغذائية الحادة فان القبيلة تعيق إرسال المساعدات الدولية الخارجية الى عموم سكان دارفور وسكان الجنوب ، وأكد هذه الحقيقة فريق منظمة الغذاء العالمي W F حيث تحدث كل من " كيفن اشلبي " " كاثرين هيوسن " " " دان ايف " في برنامج مصور لنشاط هذه المنظمة في السودان بثته فضائية الاتجاه المصورة من بغداد مساء يوم ) / / ) ) " بان المشكلة التي تواجه المنظمة عند إرسال الغذاء برا أو إسقاطه جوا هي سيطرة ورؤساء القبائل عليه وتوزيعه على قبائلهم بذهنية قبلية وليس بذهنية وطنية ، وان تم إعطاء الغذاء للحكومة من اجل إيصاله الى المعوزين فتقوم الحكومة

---

**[18] عماد عواد . أزمة دارفور تعدد الأبعاد وتنوع الإشكاليات . مصدر سبق ذكره . 18**

**[19] 9 . خيرية عبد الرزاق جاسم – الاتحاد الأفريقي – النشأة ، الهيكلية ، التحديات – سلسلة دراسات استراتيجية – جامعة بغداد مركز الدراسات الدولية العدد . لسنة ) . .**

**[20] منير بشور – تطوير بنيات ومناهج التعليم العالي في البلدان العربية – المستقبل العربي – العدد لسنة ) 20**

**[21] سليم الحص ، احمد عاشور ، جورج قرم واخرون – المشاريع الدولية لمكافحة الفساد – المنظمة العربية لمكافحة الفساد – الدار العربية للعلوم – بيروت ) )**

بتفضيل القبائل الموالية لها على حساب القبائل المناوئين لها ، وغياب عدالة التوزيع للحكومة طال الأفراد في النشاطات الاقتصادية ، وعزز هذا فشل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية وان نجح مشروع الجزيرة الزراعي في وسط البلاد فهذا رتب أيضا تعميق شعور التمايز ما بين المناطق السودانية لان وسط البلاد يحوي القبائل الموالية للحكومة وان أهالي دارفور يشعرون بان مناطقهم كانت تستحق هذا المشروع أكثر من غيرهم[٢٢] وان السودان يتميز بقلة المدن القريبة الارتباط بالقبائل وان فشل مشاريع التنمية الزراعية والبشرية أدت الى إهمال المراعي لثروة الحيوانية ومزارع القطن والصمغ والفول السوداني والذرة وإهمال الثروة السمكية وتربية الأبقار والخراف والماعز وتراجعت كثيرا أعداد الأبقار من مليون وأعداد الخراف مليون وأعداد الماعز مليون وأعداد الإبل ملايين كما كانت عليه علم )[٢٣] كما ان تردي سياسة حماية واستثمار الغابات وتنظيم السيطرة على فيضانات نهري النيل الأبيض والأزرق وتساقط الأمطار كل هذا التردي أدى الى تفاقم الأزمة الاقتصادية وانتشار العوز وأضحت المساحة المستقلة من الأراضي التي كانت تمارس النشاطات الاقتصادية الزراعية والحيوانية والتي قدرت مليون فدان الى نسبة % من هذه الأراضي[٢٤] وخاصة بعد انقطاع العون الدولي الخارجي بعد انهيار مصدره الأساسي من المعسكر الشيوعي الشرقي عام ) في وقت تفاقم الأزمة الغذائية في دارفور للأعوام ) — ) حيث بدات الهجرة الداخلية قسرا بشكل ترحل المجاميع القبلية من خمسمائة ألف نسمة حتى ,) مليون وخمسمائة نسمة خلال هذه الفترة وتزايدت مع مرور الوقت حتى وصلت الى ظواهر الإزاحة الجماعية من قبائل مسلحة ضد قبائل مسلحة أخرى[٢٥] وتعاظمت أعداد القتلى حتى وصلت الى أرقام مرعبة لتشكل اخطر مأساة تهجير وقتل للبشر ما بعد الحرب العالمية الثانية .

**تعدد اللاعبون الدوليون .**

تتحرك الجارة الغربية للسودان تشاد بعم فرنسي وتحت غطاء حماية الحدود ونصرة قبيلة الزغاوة المتداخلة مع سكان تشاد في الجهة الشرقية منه لخلق وقائع على الأرض توظف لاحقا لأهداف فرنسا الاقتصادية المتعلقة بالثروات الطبيعية لدارفور من اليورانيو م والنفط والذهب ، وقد استطاعت فرنسا بمساعدة تشاد من احتواء ( عبد الواحد محمد نور مؤسس جيش تحرير السودان لتوسيع النفوذ الفرانكفوني في أفريقيا ، وفي المقابل تحركت بريطانيا (على خليل إبراهيم ) مؤسس حركة العدل والمساواة ، اما الولايات المتحدة فأنها تتحرك من خلال مجلس الأمن ومنظمات الأمم المتحدة ، ودخلت دولة قطر من خلال رعايتها لمؤتمرات السلام بين الفقراء ( مؤتمرات الدوحة خلال العام ) ) وإعلانها إنشاء بنك برأسمال مليار دولار لأعمار دارفور في ( /فبراير / ) ، وتدخلت ليبيا في دارفور من خلال دعمها لقوات علي خليل في معاركه ضد الحكومة السودانية ( /يونيو/ ) حيث رصد المراقبون انطلاق هجمات خليل من الأراضي الليبية ، اما عن التدخل

---

[22] **بهاء الدين مكاوي مصدر سبق ذكره ص – .**

[23] **3 . نقولا زيادة مصدر سبق ذكره ص – .**

[24] **المصدر نفسه ص – .**

[25] **كما ورد في قرائتي مجلس الامن حول ازمة دارفور المرقمة ) ، والقرار ) ، والقرار ) ) م ، والقرار ) ) م ووثيقة المحكمة الجنائية الدولية تحت رقم ) .**

الإسرائيلي فأن تصريح رئيسة وزراء إسرائيل تسفيني ليفني عام ) ( إسرائيل ستسعى لإيجاد حل لازمة دارفو ) وتبرعت بمبلغ خمسة ملايين دولار وأرسلت منظمات إنسانية لتقديم المساعدات وخاصة في تحليل مياه الشرب وأصبح لها وجود من خلال هذه المنظمات التي غالبا ما اشتكى منها ومن غيرها التابعة للأمم المتحدة النظام السوداني[٢٦]. والغريب ان تنامي التدخل الأجنبي خلال الفترة . . - ) بالتحالف مع القبائل والمنظمات السودانية المسلحة .

**الأزمة القانونية مع الأمم المتحدة .**

شكلت قرارات مجلس الأمن ) في أيلول /سبتمبر ) وقرار ) في يوليو/ تموز ) والقرار ) في مارس/ ) الذي نتج عنة مذكرات اعتقال صادرة من المحكمة الجنائية الدولة بحق أعضاء من الحكومة السودانية أبرزهم وزير الشؤون الإنسانية (احمد هارون ) واحد قادة التمرد ( علي قشيب ) في ابريل / نيسان ) وفق المذكرة المرقمة ( / ) // ( ) ومذكرة الاعتقال بحق رئيس النظام السوداني عمر البشير في / يوليو/ تموز ) بتهمة ( الإبادة الجماعية ) لسكان دارفور ، عائقا على حركة الحكومة السودانية في البيئة الدولية والاقليمية انعكس هذا العائق على فاعليتها في العمل على الحل السلمي والمقبول لازمة دارفور[٢٧]، وشكلت هذه القضية مضمونا أخر لصالح الضغط القبلي السياسي على المؤسسة الحكومية للنظام السياسي السوداني .

## المبحث الثالث

## أزمة دارفور الأسباب والحلول الممكنة

**دارفور إقليم التخلف والتعصب القبلي : –**

مساحة دارفور // مليون كيلومتر مربع وتعادل مساحة ثلاث دول أوربية هي فرنسا وهولندا والبرتغال ونفوسه . مليون نسمة تشكل نسبة % من سكان السودان ، تسمية المناطق فيه تسمية قبلية وليست تسميات دولة وطنية مثل دار الزغاوة ودار الميدوب ، ودار الرزيقات ، ودار الفور ( أي الأرض التي تقطنها قبيلة الفور ) ، يفتقر الى المدارس والمعاهد والجامعات والنشاطات الفنية والأدبية والاتصال مع العالم الخارجي المتحضر ، وأدت موجات التصحر والجفاف للأعوام ) – ) – ) في زيادة حرمان سكانه من التعليم والعلاج والرعاية الحكومية ، فانغلق الأفراد أكثر في إطار القبيلة في حالة نفسية تعصبية ذهنية تظهر في العلاقات والسلوكيات بين القبائل ، لم يقف تداخل الأرحام بعد تعاقب الاجيال حائلا دون ذلك بسبب تنامي الحاجة الى الأمن والعيش والارتزاق داخل القبيلة كخيار وحيد مما رتب عودة الو لاءات للرموز القبلية التي هيأت الظروف الإقليمية والدولية لها إمكانات مادية لمساعدة أفراد القبيلة خدمة لمشاريع سياسية واقتصادية للقوى النافذة في القارة الإفريقية والعالم وخاصة بعد اكتشاف الثروات الأولية للنفط والذهب في دارفور ، وأضحت المساعدات الخارجية لزعماء القبائل مصدرا مهما للعيش بعد تلاشي الاعتمادية على

---

[2] **http; odwasudan–maktoobblog.com gatego y**

[27] **لمزيد من المعلومات انظر : باسيل يوسف – مذكرة القبض على الرئيس السوداني – المستقبل العربي العدد . لسنة** : ) . . . . . .

الحكومة السودانية المركزية فجاءت العودة السريعة للنظام البدائي القبلي في[٢٨] الارتحال والسطو وقطع الطرق والإغارة ما بين القبائل في دارفور، ولهذا نجد ان جميع الاحتكاكات بين القبائل في دارفور تشوبها الصراعات المسلحة وقد وسعتها الدوافع السياسية والاقليمية والدولية ، لتعمق بذلك ظاهرة التخلف في دارفور ، فالبناء القبلي السوداني الذي يشكل عائق كبير أمام التنمية البشرية وبناء دولة عصرية في السودان ويرتب ضعفا وشللا لسياسته الداخلية والخارجية لا يمكن ان يرتقي للتلاحم والتضامن مع المجتمع العام ، فالمجتمع القبلي المتخلف والبعيد عن التكنولوجيا والتحضر يشكل إعاقة لبناء مجتمع متماسك فاعل ومتطور[٢٩] .

**التشقق المذهبي لقبائل دارفور:**

رغم ما يشاع من ان السودان تحكمه ثنائية دينية الشمال المسلم والجنوب المسيحي لكنه توجد جماعات غير مسلمة في الشمال وتوجد جماعات غير مسيحية في الجنوب وتوجد جماعات مسلحة متنافرة طائفيا في الشمال وفي دارفور ، وان نسبة المسلمين في الجنوب تبلغ % من سكان الجنوب ونسبة المسيحيين من سكان الجنوب تبلغ % ولم يركز المعنيون الى نسبة الوثنيين البالغة % % من سكان الجنوب بيد ان الدعاية الغربية ركزت على خلق الصراع ما بين المسلمين من جهة وما بين المسيحيين من جهة أخرى وخاصة بعد أحداث ) / أيلول / ما تطلبه التحرك السياسي الغربي من مهاجمة الإسلام وتشويهه صورته بالإرهاب والاضطهاد للأديان الاخرى[٣٠] . اما عن الوضع المذهبي في دارفور فتقليديا يعد إقليم دارفور مواليا لحزب الأمة الإسلامي لانتماء غالبية أهله لطائفة الأنصار التي تقودها أسرة المهدي وهي أسرة مناوئة للحكم المركزي السوداني وقد أضاف هذا عامل توتر أخر لمأساة أزمة دارفور ، وقد تعرضت الساحة العقائدية الإسلامية في دارفور الى محاولات اختراق من قبل الحركة الإسلامية بعد مجيء حكومة الإنقاذ الوطني عام

ونجحت الحركة الإسلامية في تحقيق بعض الاختراقات في صفوف الشباب والمتعلمين من خريجي ورؤساء الاتحادات الطلابية . ولكن انشقاق الحركة الإسلامية السودانية الى فريقين فريق بقيادة الدكتور حسن الترابي وفريق بقيادة الرئيس السوداني عمر محمد البشير اثر تأثيرا كبيرا على محاولة تبديل الهوية القبلية بهوية إسلامية سياسية جامعة فجاء ارتداد أهل دارفور سريعا صوب الهوية القبلية خاصة بعد تنامي مضامين الأزمة الإنسانية وعجز الحكومة والأحزاب الدينية عن إشباع حاجاتهم وبالذات المعيشية والأمنية مما دفع أكثر من مائتي ألف من أهالي دارفور للجوء الى تشاد تحت مسوغ الارتباط القبلي للبحث عن الحماية القبلية وجاءت ضغوط أهالي قبيلة الزغاوة في تشاد على حكومة تشاد لنصرة أهلهم في دارفور حيث تفيد المصادر الغربية ان اثنين من أخوة الرئيس التشادي " إدريس دبي " هما " تيمان دبي ودوسة دبي " مع مجموعة من كبار ضباط الجيش التشادي قدرتهم المصادر ب / مائة وخمسون ضابطا لمناصرة الزغاوة في دارفور[٣١]، وبذلك جاءت

---

[28] **عبد الحق بن ميمون–الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية–المستقبل العربي–العدد لسنة :: 28.**

[29] **لمزيد من المعلومات انظر جمال شعبان – قراءة جديدة في فكر ابن خلدون . مركز دراسات الودة العربية – بيروت ط شباط . .**

[30] **0 . نبيل السمالوطي – علم اجتماع التنمية – الهيئة المصرية للكتاب الاسكندرية – .**

[31] **بهاء الدين مكاوي – . . . . . .**

الأحزاب الدينية بتشقق مذهبي مشلول ليصب في مصلحة بقاء رؤساء القبائل ونفوذهم على اعتبار ان أطروحات القبلية هي الخيار الوحيد أمام الأفراد في دارفور لتجاوز أزمتهم المتعددة الجوانب .

**العصبية القبلية والتحول الى العصبية السياسية لقبائل دارفور : –**

لعل فشل أنظمة الدولة السودانية وتفاقم الأزمة الإنسانية في دارفور وتدفق السلاح الى القبائل رتب صراعات اجتماعية مسلحة فأقمت من الأزمة ، ومن ابرز الصراعات المسلحة

. صراعات مسلحة قبل الاستقلال وبعده وبأسلحة بدائية قبلية في مناطق دارفور.

.. النزاع المسلح بين قبيلة بني هلبه والرزيقات عام م في ولاية جنوب دارفور.

.. النزاع المسلح بين قبيلة البرتي والزيادية ضد قبيلة الكبابيش عام شمال دارفور.

.. النزاع المسلح بين قبيلة الفلاتة وقبيلة القمر عام ) في ولاية جنوب دارفور.

.. النزاع المسلح بين قبيلة الفلاته وقبيلة المراديت عام ) في ولاية جنوب دارفور.

. النزاع المسلح بين قبيلة الرزيقات وقبيلة الدينكا عام ) في ولاية جنوب دارفور.

.. النزاع المسلح بين بعض قبائل الفور والقبائل العربية عام ) في جميع المناطق.

. النزاع المسلح بين قبيلة الزغاوة وقبيلة القمر عام ) في شمال دارفور .

.. النزاع المسلح بين قبيلة التعايشة وقبيلة القمر عام ) في جنوب دارفور .

. النزاع المسلح بين الزغاوة وقبائل الاخرى عام ) في جنوب دارفور .

. النزاع المسلح بين قبيلة الزغاوة والرزيقات عام ) في جنوب دارفور .

. نزاعات قبيلة شاملة لجميع القبائل في الولايات الثلاثة لدارفور ضد ومع الحكومة المركزية منذ عام ) ولغاية اليوم[٣٢] .

**فشل التحالفات القبلية لإنهاء النزاعات**

التحالف السلطوي السياسي الذي أبرمته تجربة حكم حزب الأمة سنة ) م مع قبائل المسيرية في جنوب كرد فان وقبائل الرزيقات في جنوب دارفور ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان كواجهة سياسية لتجمع قبلي غير عربي ، ومعاودة هذه التجربة من قبل حكومة الإنقاذ الوطني لعمر محمد البشير انتجت تطورا بتحويل القبيلة الى حزب سياسي تنظيمه التقارب الأسري وبتحالف مع أحزاب أخرى تتواءم معه في هذه المواصفات وقوة على الأرض ففي نزاع الحكومة المركزية في الشمال مع حكومة الجنوب حول ملكية منطقة ابيي الغنية بالنفط لعدم تخطيط حدود إدارية لها كانت الأدوات قبائل المسيرات المتواجدة على الأرض بالتحالف مع حكومة الشمال وقبائل الدينكا المتحالفة مع حكومة الجنوب . وبسبب فشل أنظمة الدولة السودانية وبالذات نظام السياسة الداخلية تحولت هذه المشكلة الى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي استصدرت قرارها بتاريخ . / / م لتقسيم هذه المنطقة بين الحكومتين بيد ان قبائل المسيرات وليس حكومة الشمال رفضت القرار لأنه استقطع أراضي خاضعة لنفوذها لصالح حكومة الجنوب[٣٣] وفي نفس السياق أكد سفير تشاد في

---

[32] **إجلال رأفت – . . . – .**

[33] **http : www . ala abalyawm.net pages . php? Nevid : 153470 .**

واشنطن يوم ) / ) / م وبثته فضائية الجزيرة في أخبار مساء يوم في الدوحة ) / ) / م بوجود قتال غير مسيطر عليه في جنوب السودان بين قبيلة الباريا وقبيلة المنداري لأسباب تتعلق بالسلطة والنفوذ خارج اقتدار حكومة الجنوب حتى التحالف السياسي ما بين أحزاب تكتل قبلي مع حزب تكتل قبلي أخر من طمس جنوح بعض القبائل صوب زيادة رقعة سلطتها ونفوذها ومثال على ذلك ما أكده تلفزيون السودان الرسمي في أخبار مساء يوم ) / / م بحدوث اقتتال بين القبائل المنضوبة في حركة العدل والمساواة والقبائل المنضوية في جيش تحرير السودان .

**القبلية تعيق الحلول الوطنية والاقليمية والدولية لازمة دارفور : –**

أدت العصبية القبلية السياسية التي تمسك بحركة الوقائع على الأرض في دارفور من افشال جميع الحلول المقترحة لازمة دارفور الإنسانية والاجتماعية ونستطيع ان نقول ان عام يعتبر عام التباعد والتنافر والتصارع لجميع القوى السياسية ذات النظم القبلية في دارفور فكان التصعيد بلغ ذروته ما بين حركة العدل والمساواة والقبائل المنضوية فيها من جهة وما بين الحكومة المركزية والقبائل الموالية لها من جهة أخرى مع تصعيد الصراع ما بين الأحزاب الظاهرة للعيان والتي كونتها الصراعات على السلطة السياسية والتي شكلت الحكومة المركزية بالتحالف مع الحزب الحاكم بقيادة عمر البشير ثم تعارضت معه وأبرزها حزب المؤتمر الشعبي برئاسة د . حسن الترابي وحزب الأمة بقيادة الصادق المهدي ، فكل منهم له رؤية لا تتطابق مع رؤية الطرف الأخر ، حتى ان عملية التعداد السكاني وإجراء الانتخابات المستحقة في تموز م أجلت الى شباط من العام القادم ، و هذه الأحزاب السياسية في ظاهرها والقبلية في محتواها لعبت الدور الاول مع القبائل المسلحة في إفشال جميع محاولات الإقليمية والدولية للحل السلمي في دارفور ، فيما يأتي أبرز المحاولات الفاشلة –

––مؤتمر الفاشر ألتشاوري في /مارس/ .

/–اتفاق ابشي بين الحكومة المركزية وحركة تحرير السودان بتاريخ – / – / م والتي رعتها تشاد .

. محادثات نجامينا الأولى في / / واتفاق نجامينا ابريل وكان اتفاقا هشا لم يلتزم به الاطراف المعنية حيث طالب متمردي دارفور بالحكم الذاتي وحصة % من عوائد البترول والاحتفاظ بجيش تحرير السودان وقد حل الاتحاد الأفريقي محل تشاد في رعاية هذه المحادثات .

. محاولة رئيس اللجنة المصغرة للاتحاد الأفريقي برئاسة الرئيس ابوسونجو في تموز / يوليو م بعد رفض الحكومة المركزية نزع سلاح القبائل العربية المتحالفة معها .

. محادثات ابوجا عاصمة النيجر في / / / .

ـ قرار مجلس الأمن المرقم بشان دارفور في . / / م وجوهر فشل تطبيق القرار رفض القبائل العربية نزع سلاحها الا بعد نزع سلاح القبائل الاخرى . مع تبادل الاتهامات في انتهاكات حقوق الانسان في دارفور من قبل القبائل .

. قرار مجلس الأمن المرقم C في / / C ورغم ان هذا القرار حمل بعض الاغرائات للحكومة المركزية في اطفاء بعض الديون منها ان هي اتفقت مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بموجب اتفاق نيفاشا قبل

/ / C والـذي كـان يعـالج اسـلوب الحكـم الفـدرالي للولايـات والكونفـدرالي للجنـوب الا ان التعقيدات القبلية منعت ذلك[٣٤].

-اتفاق ابوجا للجولة الخامسة للمباحثات حول بروتوكول الأمني والإنساني وإعلان المبادئ في يوليو C.

.-اتفاق ابوجا الثاني بين الحكومة وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة (تنظيم السلطات على الأرض وتقسيم عادل للثروات الطبيعية ) في ) / // C.

. فشل الرعاية القطرية كما فشلت قبلها الرعاية الليبية والمصرية ما بين الحكومة المركزية من جهة وجبهة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من جهة أخرى والتي بدأت بجولات مستمرة منذ شباط C / ) وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي[٣٥].

ـ فشل الجهود السابقة لمنظمة الإيجاد D. . .I منذ تاريخ تأسيسها C – C والتي تضم مجموعة دول القرن الأفريقي وفشل منظمة الوحدة الأفريقية ومن بعدها الاتحاد الأفريقي الذي حل محلها عام C م بسبب ضعف أعضاء هذه المنظمات من الدول وتقارب أشكال هذا الضعف في الفساد الإداري وغياب المساواة وهيمنة العقلية القبلية في لعب الأدوار السياسية والاجتماعية حيث صور ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة " كوفي انان " في تموز C " قال صارت مشاكل الدول الأفريقية واضحة المعالم أمام العالم من الفساد البشري والعنف الطائفي وسوء توزيع الثروة والتمييز بين أقاليم الدولة الواحدة"[٣٦] "معظم هذه المظاهر تعود مسبباتها لتفضيل الانتماء القبلي ( الهوية الفرعية ) على الانتماء للعلم والكفاءة والوطنية ( الهوية الجامعة ) . وفي الاطار نفسه تحدث الرئيس الليبي مع الدكتور خليل إبراهيم والموفد المرافق له من حركة العدل والمساواة يوم ( / " / ) . في لقاء تلفزيون الجماهيرية الليبية من بنغازي التابع للنظام الرسمي السياسي الليبي ( انه يعرف جميع القبائل في دارفور وانه حاول المساعدة للخروج من مأزق الحرب الأهلية هناك مستعينا بتداخل القبائل العربية المسلمة بالمصاهرة فيما بينها متجاوزة حدود تشاد وليبيا ودارفور ) وأضاف ان عناصر التلاقي في العرق والدين للقبائل في دارفور مع مثيلاتها تدفعهم للتحاور والتعاون مع غيرهم في السودان عكس القبائل الزنجية الغير مسلمة التي تمتلك الحق في الانفصال عن السودان ان أرادت بيد ان منطق المصالح والحاجة يرتب عليهم البقاء مع دولة السودان ، بهذا المعنى خاطب الرئيس الليبي وفد حزب سياسي ولم يستطيع الخروج عن التخاطب معهم كقبائل وليس كحزب ومنهاج وأيدلوجية ، حتى عندما جاء انتقاده لإعلان عبد الواحد نور زعيم إحدى الفصائل المعارضة في دارفور مخاطبا إياه كزعيم لقبيلة الفور الذي افتتح مكتب سياسي في تل أبيب ليعطي طابع التدخل الدولي في أزمة دارفور ، فجميع الأحزاب السياسية في دارفور هي انعكاس لعصبية قبلية سياسية بتغطية أجنبية .

**الاستنتاجات والحل الممكن التحقق:**

---

[34] **جريدة الحياة – بيروت – – ) . 3 .**

[35] **مجلة الشرق الاوسط – لندن – 35 ) . .**

[3] **. منى حسين عبيد – منظمة الايجاد في مواجهة النزاعات الافريقية – جامعة بغداد – سلسلة دراسات استراتيجية العدد – لسنة ) . . .**

نجحت القبيلة كتنظيم لمجاميع بشرية بدائية مع بدايات الحياة البشرية قبل ألاف السنين ، وبعد نتقال الحياة البشرية المبعثرة في الكهوف والوديان وشواطئ الأنهار والبحار الى تجمعات المدينة بدوافع المصالح المشتركة والطبيعة الاجتماعية للإنسان التي أشركت مجموعة من القبائل في أنشطة موحدة في الحصول على الماء والغذاء والامن المشترك ، ثم اثر التطور العلمي والاقتصادي والتعليمي والصحي وقيام المدن الصناعية والزراعية والتجارية والسياحية ومدن الموانئ ظهرت المدنية الشمولية في تغيير ر المدن الى دول قومية ثم الى ديمقراطية وتقلصت مساحات السادة ومفاهيم الحدود لصالح حريات وحقوق الإنسان العالمي وبدأت الشعوب تطور أنظمة حكمها بما يتواءم والتطور الإنساني المستديم ، والشعوب التي لم تهتدي الى سبل التغيير لدوافع محلية أو خارجية ستجعل مصيرها مرهون بيد الشعوب الاكثر منها تطورا ويكون الارتهان هذا أكثر قسوة حين تجر الشعوب المتخلفة للارتداد الى مظاهر البدائية الأولى في هيمنة القبائل على الأدوار الاجتماعية والأخلاقية والسياسية وليس هيمنة القوى والأحزاب السياسية في التعددية الديمقراطية في بناء الدول العصرية القابلة على استيعاب معنى القرن الحادي والعشرين ، فالدولة الفاعلة هي إنتاج لمجتمع متماسك متضامن فاعل يستوعب المتغيرات في العالم ويجتهد ليقلل من فوارق عناصر القوة والتفوق مع الشعوب الاخرى تخلصا من مخاطر هيمنتها، ومن أهم عناصر القوة المحلية هي وجود هوية جامعة وغايات عليا موحدة ومؤسسات دولة تعبر بمساواة شاملة عن مصالح جميع الكتل البشرية لشعب الدولة ، وهذا يتعارض مع هوية الانتماء القبلي التي تعيش في بيئة المنازعات الصراعات العرقية والمذهبية وشلل أنظمة الدولة وخاصة الأمنية والاقتصادية .

**إشكالية الدولة والدور السياسي للقبيلة في أزمة دارفور تحل عن طريق :**

الاتقاد بالتجارب التي قدمتها الشعوب في اختيار نظام الحكم الملائم للخصوصية الزمنية والمكانية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية للشعوب ، وخاصة تجربة الحكم الفدرالي الاتحادي منذ ان مارستها شعوب الأراضي المنخفضة في القرن السادس عشر بتشكيل حكومة من سبع ولايات تتشارك في القرارات السياسية والقضائية وتتقاسم الثروات بالشكل الذي رتب لها القوة في الاتحاد لأكثر من مائتي عام، وجاءت من بعدها التجارب العالمية الاخرى في الولايات المتحدة واستراليا وألمانيا والهند والبرازيل وغيرهم كحل لازمة التعدد المجتمعي وأزمة عدم مشاركة الجميع في القرار السياسي والاقتصادي وأزمة عدم التقسيم العادل للثروات الوطنية ، ومن اجل عدم تكرار تجربة انفصال الإقليم الجنوبي وإعلان استقلاله في تموز رغم وجود إمكانات لترتيب الإدارة الذاتية له حيث حالت غياب الثقة المتبادلة بين الاطراف والإرادة الوطنية مع تدخل خارجي إقليمي ودولي دون بقاء الإقليم الجنوبي في إطار الدولة السودانية الحديثة ، يجب هنا التركيز على الحل الملائم والسريع لازمة دارفور من خلال التوصيف والتحليل الدقيقين للسودان في خصائصه الأنفة الذكر سنجده يتمتع بالدوافع صوب نظام الحكم الفدرالي والدوافع هي

-الحل يكمن في النظام الفدرالي القائم على عدالة تقسيم الثروات وفاعلية المستوى المحلي والاتحادي لممارسة السلطان الإدارية والتشريعية والقضائية .

.-الرغبة في الاستقلال عن التدخلات الخارجية ، عندما تشعر الأقاليم بتحقيق كامل حقوقها ومن اجل المحافظة عليها وعلى المنافع الاقتصادية المترتبة من جراء نظام الحكم الفدرالي التعاوني وليس الكونفدرالي

التنافسي ستعمل مع الأقاليم الاخرى لحمايتها ضد التدخلات الخارجية ومن خلال بناء دولة اتحادية قادرة على تحقيق الحضور المؤثر لصالح الجميع في البيئتين الإقليمية والدولية من خلال بقاء الدور الفاعل للدولة الاتحادية في مضامين الالتزامات المالية الدولية والسياسة الخارجية ومسائل الأمن القومي والجيش الوطني.

.- توظيف التقارب الجغرافي للحصول على التكامل الجيوسياسي والجيواقتصادي وفق مبدأ المصالح المشتركة من اجل المحافظة على العقائد والقيم المشتركة .

--الاستقلال الذاتي لدارفور من خلال وضع دستورها الخاص بها ومحاكمها المحلية واستقلالها في تنظيم نشاطاتها الاقتصادية المحلية ومشاركة قادتها المحليين في صنع القرار الاتحادي كلها عوامل مادية ونفسية تدفع باتجاه تراجع نفوذ وتأثير القبلية السياسية لصالح هوية المواطنة الجامعة في نظام الحكم الفدرالي[٣٧].

ومن هنا لابد على القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقبلية الغير سياسية من الركون الى النظرية الديمقراطية التعددية في عملية بناء الدولة السودانية العصرية لأنها المضمون المادي للنظام الفدرالي وبدون الديمقراطية كمؤسسات ومستويات متعددة لاقتسام السلطات وقوانين وقيم لا يمكن لأي نظام فدرالي النجاح والتقدم ، هذا أولا . وثانيا تشكيل لجنة عالية والكفأة لوضع دستور متفق علية يتم استسقاء القواعد والمبادئ والقوانين في عملية البناء الديمقراطي الفدرالي ، لتتمكن الدولة السودانية بعد ترتيب بيتها من الداخل من لعب الدور الإقليمي المناسب لمكانتها وحجمها ومواردها .

---

**[37] انظر : روبرت بوي كارل فريدريك – دراسات في الدولة الاتحادية – ترجمة برهان دجاني –وليد ألخالدي – مؤسسة فراكلين للطباعة والنشر – بيروت كذلك د. محمد عمر مولود – الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت**